

## جَمْعُ التَّكْسِيرِ (١)

إنما سمي جمع التفسير لتغيير بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم، ثم إن جمع التفسير على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، وقد أشار إلى القول بقوله:

٧٩٢- أَفَعَلَةٌ أَفْعَالٌ ثُمَّ فَعَلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ

يعني: أن هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في هذا البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التفسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية و(أفعلة) مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره (جموع قلة). ثم أنه يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جملة القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٩٣- وَبَعْضُ ذِي بَكْثَةٍ وَضَعًا يَفِي كَارِجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة: رجل وأرجل وعنق وأعناق. وفؤاد وأفئدة، ومن وقوع جمع الكثرة موقع جملة القلة: رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصففي، والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها. و(بعض) مبتدأ، والإشارة بـ (ذي) إلى جموع القلة، و(بقي) خبر المبتدأ، و(بكثرة)

(١) جمع التفسير: هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين؛ إما أن يكون له واحد من لفظه أو لا إذا لم يكن لو واحد من لفظه، فإما أن يكون على أوزان الجموع الخاصة بها أو لا؛ إن كان فهو جَمْعٌ واحده مقدر، نحو: عبّاديد، فأما مَعَاوِيَرٌ فمُسَمًّى بالجمع، وحصّاجِر جمع حصّجر، وسرّاويل أعجمي، وقيل: جمع سرّوالة، وأعرّاب جمع لمفرد لم ينطق به.

وقيل: هو وزن غالب في الجمع لا يختص به لقولهم: بُرْمَةٌ أَعَشَّارٌ، وإن لم يكن على أوزان الجموع، فهو اسم جمع نحو: قَوْمٌ، وإبل، وذوّد، ورهط؛ وإن كان له واحد من لفظه، فإما أن يوافق في أصل اللفظ والهيئة، أو في أصل اللفظ دون الهيئة؛ إن وافقه فيهما، فإما أن يجوز تنيتهما قياساً مطرداً أو لا، إن لا فليس بجمع كالمصدر إذا وصف به، أو أخبر به، أو وقع حالاً، وكحُبٌّ؛ فإن الفصح فيهما ألا يثنيا فإن ثنّي نحو: فُلُكٌ، وهِجَانٌ، ودِلاصٌ، فجمع عند أكثر النحويين، واسم جمع عند بعضهم، وقيل: مفرد يذكر ويؤنث.

وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يُصَغَّرَ تصغير المفرد، أو يخبر عنه إخبار الواحد، أو يوصف يوصف المفرد أو لا؛ إن كان أحد ذلك، ولم يُمَيِّزْ بناء التأنيث، ولا ياء النسب مفردة فهو اسم جمع نحو: رَكْبٌ، وصَحْبٌ، ويجوز أن يعود الضمير ضمير جمع، والمنقول عن الأحفش: أنه جمع، وذكر الأحفش في "الأوسط": أن قول الجمهور في ركب، أنه من هذا الباب، ثم قال: وما أراه في القياس إلا مطرداً قد قالوا: صَائِمٌ، وِصَوْمٌ، وَنَائِمٌ، وَنَوْمٌ، وشاهدٌ، وشهدٌ، وزائرٌ، وزورٌ، وأنه يُصَغَّرُ على لفظه ثم قال: وإن صَغَّرَتْ شيئاً من هذا على واحده فهو جائز على قبحه، انتهى. [الارتشاف ١/٢٩٧]

متعلق بـ (يفي) و(وضعا) منصوب على إسقاط الجار أي بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق. ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكثر جمعا لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال:

٧٩٤- لَفْعَلُ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ

فذكر أن (أفعل) يطرد في نوعين: الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب، الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه، والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظي وأظب.

والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله:

٧٩٥- إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرَفِ

فذكر أربعة شروط: الأول أن يكون اسما وفهم ذلك من قوله (وللرباعي اسما) وفهم من قوله (إن كان كالعناق) الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثا لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكور نحو خمار، وأن يكون ثالثة مدة واحترز به من نحو حنصر، وأن يكون غير محتتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة، وفهم من تمثيله بـ (الذراع والعناق) أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول: ذراع وأذرع وعناق وأعناق وعقاب وأعقب، وفهم من إطلاقه في المد في قوله (في مد) أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن، وفهم من قوله (وعد الأحراف) الشرط الرابع. ثم قال:

٧٩٦- وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

يعني: أن أفعالا جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين، وذلك مما يطرد فيه (أفعل) فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزان نحو: جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وعضد وأعضاد ورطب وأرطاب، وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب، واحترز بقوله (اسما) من الصفة نحو بطل ويلز ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال، ولما دخل في هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه قوله:

٧٩٧- وَغَالِبًا أَعْنَاهُمْ فَعْلَانٌ فِي فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانٌ

يعني: أن الغالب في فعل نحو صردان يجيء جمعه على فعْلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر، وجرود وجردان للفأر، وفهم من قوله (غالبًا) أنه قد يجيء على أفعال قليلا

ومنه رطب وأرطاب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على فعل الصحيح العين، و(أفعل) مبتدأ خبره (مطرِد) و(فيه) متعلق بـ (مطرِد) والجملة صلة (ما) وكذلك من الثلاثي، و(سما) حال من الموصول، و(يرد) في موضع خبر المبتدأ الذي هو (غير) و(بأفعال) متعلق بـ (يرد) و(فعلان) فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب، و(في) متعلق بـ (أغناهم). ثم قال:

٧٩٨- فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ رِبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَلَاثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدُ

يعني: أن (أفعله) يطرد جمعا لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره، واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد، وبالمذكر من المؤنث نحو عناق، فإن يجمع على (أفعل) كما تقدم وشمل وقوله (بمد ثالث) ما كانت مدته ألفا أو واوا أو ياء نحو قذاله وأقذله ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة.

ثم قال:

٧٩٩- وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

يعني أن (أفعله) يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما: بنات وأبنته وزمام وأزمة، ومثال المعتل: بناء وأبنته وقباء وأقيبة، ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي. و(أفعله) مبتدأ وخبره (اطرد) و(الاسم وعنه) متعلقان بـ (اطرد). بمد في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر (الاسم) و(اطرد) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي افعله في حال كونه مطردا فيه والأول أظهر، والضمير في (الزمة) عائد على وزن (أفعل) و(في فعال) متعلق بـ (الزمة).

ثم قال:

٨٠٠- فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعل المقابل لفعلاء، وفي فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معا حمرا، وفهم من قوله (لنحو) أن ذلك الجمع مطردا أيضا في (أفعل) الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو أكرم للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عفلاء وهي التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأدرة فنقول: رجال كمر ونساء عقل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لنحو).

ثم قال: (وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى) من أمثلة جمع القلة (فعله) بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: فاعل نحو صبي أو صبية،

وفعل نحو فتى وفتية، وفعل نحو شيخ وشيخة، وفعل نحو غلام وغلماة، وفعل نحو غزال وغزالة، وفعل نحو ثني وثنية، ومعنى قوله (بنقل بدرى) أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع، و(فعلة) مبتدأ وخبره (يدري) و(بنقل) متعلق بـ (يدري) و(جمعا) مفعول ثان بـ (يدري) والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على (فعلة).

ثم قال:

٨٠١- وَفُعْلٌ لَاسِمٌ رُبَاعِيٌّ بِمَدٍّ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على (فعل).

وفهم من إطلاقه في قوله (اسم) أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن. وفهم أيضاً من إطلاقه في قوله (بمد) أن المد يكون ألفاً نحو قذال وقذل، وياء نحو قضيب وقضيب، واواو نحو عمود وعمد.

وفهم من قوله: (قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل. وشمل قوله (بمد) الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف فإن كان المد واوا أو ياء فكذلك، وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٠٢- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

يعني: أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان ولا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعله كما تقدم.

وفهم من قوله (في الأعم) أنه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم في جمع عنان عنن، وفي حجا حجج، وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لاسم) و(رباعي) نعت (لاسم) و(بمد) نعت بعد نعت، و(قد زيد) في موضع النعت لـ (مد) و(قيل) متعد بـ (زيد) و(إعلاالا) مفعول مقدم لـ (فقد) و(فقد) في موضع النعت لـ (لام) و(ما) ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خيرا في البيت قبله، والتقدير: وفعل ثابت لاسم رباعي بمد وعدم تضعيف ذي الألف. ثم قال: (وفعل جمعا لفعلة عرف).

٨٠٣- وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفُعْلَةٍ فَعَلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) يضم الفاء وفتح العين ويحيى جمعا لفعلة نحو غرفا وعراف، ولفعل نحو كبرى وكبر، و(فعل) مبتدأ، و(عرف) خبره، و(جمعا) مفعول ثان لـ(عرف) و(لفعلة) متعلق بـ (جمعا) ويجوز أن يكون متعلقا بـ (عرف).

ثم قال: و(لفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن (فعلة) في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل (فعلة) الصحيح العين نحو قربة وقرب، والمعتل نحو قيمة وقيم، والمعتل العين نحو مرية ومرى، والمضعف نحو حجة وحجج.

ثم قال: (وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ) الضمير في (جمعه) عائدا على (فعلة) أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل يضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية وحلى. وفهم من قوله (قد يجيء) قلة ذلك، و(فعل) مبتدأ في المجرور قبله، و(على فعل) متعلق بـ (يجيء). ثم قال:

#### ٨٠٤- فِي نَحْوِ رَامٍ اطَّرَادٍ فَعَلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) يضم الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة، وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد، والمعتل من الصحيح نحو ضارب، وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة، وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل، فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) و(فعلة) مبتدأ، و(ذو اطراد) خبره، و(في نحو) متعلق بفعل محذوف يدل عليه (اطراد) ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف إليه.

ثم قال: (وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل، وفهمت هذه الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل، والمعتل الفاء نحو وارث ووارثة، والمعتل العين نحو خائن وخونة، والمضاعف نحو بار وبروة، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشباع الاطراد.

ثم قال:

#### ٨٠٥- فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنٌ وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنٌ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فاعل بمعنى دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور وإليه أشار بقوله: (وَزَمِنٌ... وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنٌ) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفعيل

حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلاك والتوجع، و(فعلى) مبتدأ وخبره (لوصف) و(زمن) مبتدأ، و(هالك وميت) معطوفان عليه وخبر المبتدأ (قمن) أي حقيق، وينبغي أن يضبط (قمن) بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين، فإن قمناً المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع، و(به) متعلق بـ (قمن) والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور.

ثم قال:

### ٨٠٦- لفعل اسمًا صحَّ لأمَّا فعلةً والوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في (فعل) بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة، والمعتل نحو كوز وكوزة، والمضاعف نحو دب ودبية، واحترز بقوله (اسما) من الصفة نحو حلو، وبقوله (صح لاما) من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله: (والوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّلَهُ) يعني أنه قد يجمع على فعلة (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، و(فعل) بكسر الفاء وسكون العين، فمن الأول زوج وزوجة، ومن الثاني قرد وقردة، ومعنى (قلله) أي الوضع قبل قليل جمع فعل على فعلة، وفهم منه اطراده في (فعل) بضم الفاء، و(فعلة) مبتدأ وخبر (لفعل) و(اسما) حال من (فعل) و(صح) في موضع الصفة لاسم، و(لاما) تمييز أي صح لأمه، و(الوضع) مبتدأ وخبره (قلله) والهاء في (قلله) عائدة على الجمع.

ثم قال:

### ٨٠٧- وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في (فاعل) و(فاعله) بشرط صحة لأمهما نحو ضارب وضرب، واحترز بالوصف من غير نحو حائط. و(فعل) مبتدأ وخبره (لفاعل وفاعلة) و(وصفين) حال من (فاعل وفاعلة). ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص من المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين وإليه أشار بقوله:

### ٨٠٨- وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَدْرَا

يعني: أن ما ذكر من الوصفين يجمع على (فعال) بزيادة ألف على (فعل) فتقول: رجال ضراب وصوام، ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال: (وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا نَدْرَا) ومثال (فعل) في المعتل اللام غاز وغرى، ومثال (فعال) غاز وغزاء وسار وسراء.

وفهم من قوله (ندر) أن ذلك إنما يطرد في الصحيح اللام، و(مثله) خبر مقدم، و(الفعال) مبتدأ والهاء في (مثله) عائدة على (فعل) و(فيما) متعلق بمثل، (ذان) مبتدأ وخبره (ندرا) وألف (ندرا) ضمير عائد على (ذان) و(في المعلى) متعلق بـ (ندرا).

ثم قال:

٨٠٩- فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فَعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة (فعال) بكسر الفاء وهو مطرد في (فعل وفعله) وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب، وصعب وصعاب، وقصة وقصاع، وخدلة وخدال، وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا).

يعني: أن فعلا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعله ومنه ضيف وضياف، و(فعل وفعله) مبتدأ، و(فعال) مبتدأ ثان، (لهما) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، وفاعل (قل) ضمير مستتر عائد على (فعال) و(فيما) متعلق بـ (قل) وما موصولة واقعة على (فعل وفعله) و(فعل وفعله) و(عينه) مبتدأ، و(اليا) خبره والجملة صلة ما، والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه. ثم قال:

٨١٠- وَفَعْلٌ أَيْضًا لَهُ فَعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ

يعني أن فعلا يطرد في (فعل) بفتح الفاء والعين نحو حمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ).

٨١١- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ وَفَعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

يعني ان فعلا لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضاعفاً نحو طلل، وأطلق في (فعل) وهو مقيد بأن يكون اسما احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال، و(فعل) مبتدأ، و(أيضا) مصدر، و(فعال) مبتدأ وخبره (له) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(ما) ظرفية مصدرية، و(اعتلال) اسم (يكن) و(في لामه) خبرها (أو يك) معطوف على (يكن).

ثم قال: (وَمِثْلُ فَعْلٍ ذُو التَّاءِ) يعني أن فعلة يطرد أيضا في جمعة فعال نحو رقية ورقاب. وفهم من قوله (ومثل فعل) أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام، و(ذو التاء) مبتدأ وخبره (مثل فعل) ثم قال: (وَفُعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ) يعني أن فعلا يطرد في (فعل) بكسر الفاء وسكون العين، وفي (فعل) بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو قده وقده والثاني نوح رمح ورمح، و(فعل) معطوف على (ذو التاء). ثم قال:

٨١٢- وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٌّ كَذَلِكَ فِي أُثْأَةٍ أَيْضًا اطَّرَدَ

أي: يطرد فعال أيضاً في (فعليل) ومؤنثه فاعله إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف، واحترز به من (فعليل) اسماً نحو قضيت، ومن (فعليل) بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال، و(في فعليل) متعلق بـ (ورد) و(وصف) حال من (فعليل) و(كذلك) متعلق بـ (اطرد) وكذا في (أنشأه). ثم قال:

٨١٣- وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْشِيَهُ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

٨١٤- وَمَثَلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمُّهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٌ تَفِي

يعني: أن فعلا المذكور (شاعر) أي كثر في فعلا نحو ندمان وندام، والمراد بـ(أُنْشِيَهُ) فعلاة نحو ندمانة وندام، وفعلى نو غضبى وغضاب، أو على فعلا يعنى بضم الفاء نحو خمصان وخماص، و(مثله) أي مثل فعلا بضم الفاء فعلاة بضمها أيضاً وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص، فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزناً ثمانية يطرد فيها وهي: فل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعل وفعل وفعيلة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي: فعلا وفعلاة وفعلى وفعلا وفعلاة.

ثم قال: (وَالزَّمُّهُ فِي... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٌ تَفِي) أي والزم فعلا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعليل بمعنى فاعل، ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطويلة وطوال، والمراد بلزوم فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غير وإعراب البيتين واضح.

ثم قال:

٨١٥- وَبِفُعُولِ فَعْلٍ نَحْوُ كَبَدٍ يُخْصُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ

من أمثلة جمع الكثرة (فُعول) وبضم الفاء ويطرد في فعل يفتح الفاء وكسر العين كبد وكبود ونمر ونمور ووعول ووعول. وفهم من قوله (يُخْصُ) أنه لا يتجاوز هذا المع لغيره من جموع الكثرة، وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يجمع في الكثرة على غير فعول قتيلاً ومن ذلك قولهم: نمر ونمار، و(فعل) مبتدأ، و(يُخْصُ) خبره وهو مضارع مبني للمفعول، و(بِفُعُولِ) متعلق به، و(غالباً) حال من الضمير المستتر في (يُخْصُ) ثم قال: (كَذَاكَ يَطْرُدُ).

٨١٦- فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ وَفَعْلٍ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فَعْلَانٌ حَصَلَ

يعني: أن فعولاً يطرد أيضاً في فعل يفتح الفاء وكسرها وضمها نحو: فلس وفلوس، وجند وجنود، وضرس وضروس، واحترز بقوله (اسماً) من الوصف نحو صعب وحلو وخذن، فلا يجمع شيء من ذلك على فعول، والفاعل بـ (يطرد) ضمير عائد على فعول، و(في فعل) متعلق بـ (يطرد) و(اسماً مُطْلَقَ الْفَاءِ) حالان من فعل. ثم قال: (وَفَعْلٍ لَهُ) أي له فعول ولم يقيد باطراد فعلم منه أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أسد وأسود، وشجن

وشجون، و(فعل) مبتدأ، و(له) خبر لمبتدأ محذوف، والجمله خبر المبتدأ الأول، والضمير في (له) عائد على الأول تقديره: وفعل له فعول، ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا حذف، والضمير في (له) عائد على فعول والتقدير: وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول، ويحتمل أن يكون (فعل) معطوف على فعل الأول، و(له) منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر (فعل) ثم استأنف فقال له: (وللفعال فعلان) فيكون قد شرك بين فعل وفعال في الجمع على (فعالان) وقد جاء جمع فعل على فعالان نحو: فتى وفتيان وأخ وإخوان.

ثم قال: (وَالْفُعَالُ فُعْلَانٌ حَصَلُ) من أمثلة جمع الكثرة (فعالان) بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو: غراب وغربان وغلام وغللمان، وقد تقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو: صرد وصردان، و(فعالان) مبتدأ وخبره (حصل) و(للفعال) متعلق بـ (حصل).

ثم قال:

### ٨١٧- وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

يعني: أنه كثر فعلان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيثان، وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان، وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان، وما أشبهه نحو تاج وتيجان، ثم نبه على قلة فعلان المذور في غير الوزنين المذكورين فقال وقل في غيرهما فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظليم وظلمان وخروف وخرفان وصبي وصبيان ثم قال:

### ٨١٨- وَفُعْلَا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلٌ

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو: بطن وبطنان، وسقب وسقبان، أو على فاعيل نحو: رغيف ورغفان، وقضيب وقضببان، أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو: ذكر وذكران، وجمل وجملان، واحترز بقوله (اسما) من الصفة نحو: سهل وظريف وبطل، وبغير معل العين من المعتل نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلان، و(فعالان) مبتدأ وخبره (شمل) و(فعالان) مفعول مقدم بـ (شمل) و(اسما) حال من (فعالان) و(فعايلا وفعل) معطوفان على (فعالان) و(غير) معل العين) حال من (فعل).

ثم قال:

### ٨١٩- وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلَا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدود مضموم بالفاء مفتوح العين وهو مطرد في فعيل  
صفة مذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كريم وكرماء، وظريف  
وظرفاء، وبخيل وبخلاء، وفهم من تمثيله بالثالين أن صفة المدح والذم سيان في ذلك. وفهم  
منه أيضاً التنبه على أن الوصفين المذكور بمعنى فاعل.

ثم قال: (كَذَا لَمَّا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على فعلاء  
ويحتل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو: ظريف وشريف لتعميم الحكم في  
جميع ذلك. والآخر أن يكون ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فيشمل نحو:  
صالح وصلحاء، وعاقل وعقلاء، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن،  
و(فعلا) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(لما) متعلق بـ (جعل) ومعنى (ما ضاهاهما)  
شابههما، و(ما) موصولة وصلتها (ضاهاهما) والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر  
في (ضاهاهما).

ولما كان قوله (ولكريم وبخيل) يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحاً كان أو معتل  
اللام أو مضاعفاً أخرج معتل اللام والمضاعف بقوله:

٨٢٠ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلِّ لَامًا وَمُضْعَفٌ وَعَیْرُ ذَاكَ قَلٌّ

من أمثلة جمع الكثرة (أفعلاء) وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل  
المذكور فالمعتل نحو: ولي وأولياء، وغبي وأغبياء، والمضاعف نحو: شديد وأشداء، وخليل  
وأخلاء، ونبه بقوله: (وغير ذلك قل) ما جاء من (أفعلاء) من غير المعتل والمضاعف نحو:  
نصيب وأنصباء، وهين وأهوناء، وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادي،  
ويحتل وعندني أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء  
كقولهم: سرى وسروا، وتقي وتقواه، وسخي وسخواه، فذاك على هذا إشارة للحكم  
السابق. و(أفعلاء) فاعل بـ (ناب) و(عنه) و(في المعل) متعلقان بـ (ناب) و(لاماً) تمييز،  
و(مضعف) معطوف على (المعل) و(غير ذلك قل) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٨٢١ - فَوَاعِلٌ لِفَوَاعِلٍ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

٨٢٢ - وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ وَشَدٌّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة (فواعل) وهو مطرد في اسم على (فواعل) نحو: جوهر وجواهر،  
وعلى (فاعل) بفتح العين نحو: طابق وطوابق، أو على (فاعلاء) نحو: قاصعاء وقواصع، أو  
على وزن فاعل اسماً نحو كاهل، أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو: حائض وحوائض، أو  
على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهل، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضاربة  
وضوارب، وفاطمة وفواطم، وقد شد (فواعل) جمعا لفاع صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك

أشار بقوله: (وَشَدَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاتَلَهُ) أي شذ فواعل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما مآثله سابق وسوابق، وناكس وناوكس، وداجن ودواجن، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٢٣- وَيَفْعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشَبَّهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ  
من أمثلة جمع الكثرة (فعائل) ويكون جمعا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التي ذكرها وسحابة وسحائب. وفهم من قوله (وشبهه) أربعة أوزان آخر كلها بالتاء (فعالة) بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل، و(فعالة) بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب، وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف لأنه شبيهه بفعالة في كون ثلاثة مدة، وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل.

وفهم من قوله (ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ) خمسة أوزان آخر وهي: فعال يفتح الفاء نحو شمال وشمائل، وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل، وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب، وفعول نحو عجوز وعجائز، وفعيل نحو سعدي مسمى به امرأة فتقول في جمعها سعائد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة.

وفي قوله: (وَشَبَّهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ) إشعار بذلك، وبـ (فعائل) متعلق بـ (اجمعن) و(فعالة) مفعول به، و(شبهه) معطوف عليه، و(ذا تاء) حال من (شبهه) (أو مزاله) معطوف على (ذا تاء) والهاء في (مزاله) هاء الضمير وهو عائد على التاء، وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثانٍ لمزال، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على (فعالة) والتقدير: ذا تاء أو مزال التاء، ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو زونا مزالة منه، ويحتمل أن يكون (مزالة) معطوفا على محذوف تقديره: ذا تاء ثابتة أو مزالة وهو أظهر. ثم قال:

٨٢٤- وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمَعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اثْبَعَا  
من أمثلة جمع الكثرة (الفعالي) بالكسر و(الفعالي) بالفتح ويطردان في فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسما كصحراء وصحاري وصحاري، ووصفا كعذاراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله من تمثيله بالنعين. وفهم من قوله: (وَالْقَيْسُ اثْبَعَا) أن (عذاراء) مقيس على صحراء وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٢٥- وَاجْعَلْ فَعَالِيٍّ لِيغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعِ الْعَرَبَ

من أمثلة جمع الكثرة (فعالي) بتشديد الياء وهو مقيس في كل اسم ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسي وكراسي، واحترز مما آخره ياء مشددة لدلالة على النسب نحو بصري ويعرف ما يؤه للنسب بصلاحيه حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسي وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهري فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة باليمن. و(فعالي) مفعول أول بـ (اجعل) و(لغير) في موضع المفعول الثاني، و(حدد) في موضع الصفة لـ (نسب) و(تتبع) مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير واجعل فعالي جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب.

ثم قال:

٨٢٦- وَيَفْعَالٌ وَشَبِيهَهُ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى  
٨٢٧- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفَ بِالْقِيَاسِ

المراد بشبهه (فعال) ما كان على شكله في كونه ثالثة ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطرها ياء وشمل مفاعيل وفعال وفعال وفواعل وفعايل ومفاعيل، وشمل قوله: (مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى) ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والخماسي كسفرجل، وما زاد على الثلاثة كجمهور وفدوكس وغيرها مما يطول ذكره. وشمل ما تقدم جمعه على غير (فعال) من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام وكاهل وفوعل وفاعل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثنائها بقوله: (من غير ما مضى) يعني من غير ما مضى ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة.

ثم إن الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعال رباعي فلا إشكال في جمعه على فعال أصلي نحو جعفر وجعفر، أو مزيد نو أحمد وأحمد، وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره، وقد أشار إلى الخماسي الأصول بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي... جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفَ بِالْقِيَاسِ) يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو: سفرجل حذف منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعب قراطع.

وفهم من قوله (بالقياس) أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه كما ذكره سيوييه، و(بفعال) متعلق بـ (انطقا) وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(في جمع) متعلق أيضاً بـ (انطقا) و(ما) موصولة وصلتها (ارتقى) و(فوق) متعلق بـ (ارتقى) و(من غير) في موضع نصب على الحال من (ما) و(الآخر) مفعول بـ (انف) ومعنى انف احذف، و(من خماسي) متعلق بانف وكذلك بالقياس،

و(جرد) في موضع الصفة لخماسي، ثم إن من الخماسي الأصول إن كان رابعا شبيها بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الأخير وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٢٨- وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يعني: أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيها بالحرف الزائد، وإن لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر، وشمل (الشبيبه بالمزيد) ما كان من حروف الزيادة كالنون من حدرنق، وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فإنه شبيهه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول: حدران وحدارق وفرازد وفرازق. وفهم من قوله (قد يحذف) أن حذفه أقل من حذف الآخر. و(الرابع) مبتدأ، و(الشبيبه) نعت له، و(بالمزيد) متعلق بـ (الشبيبه) و(قد يحذف) في موضع خبر المبتدأ، و(دون) متعلق بـ (ما) موصولة وصلتها (تم العدد) و(به) متعلق بـ (تم) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به).

ثم قال:

٨٢٩- وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفُهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا

يعني: أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس، والخماسي المزيد نحو قبعثرى إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط، فتقول في جمع مدحرج دحارج، وفي فدوكس فداكس، والثاني يحذف منه الزائد والحرف إلي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره فلتقول في جمع قبعثرى قباعث، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله: (ما... لَمْ يَكُنْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا) واحترس به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء، لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس وقناديل وعصافير، أما نحو قنديل فلا إشكال فيه لبقاء يائه، وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف.

وشمل قوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول غرائيق وفراعين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وروهيخ فإن الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ. وشمل قوله: (ما... لَمْ يَكُنْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا) ألف مختار ومنقاد وليس حكمها كحكم ألف قرطاس، فلا يقال في جمعها مختير ومناقد وإنما يقال مختار ومناقد وفهم ذلك من قوله قيل: (وزائد العادي) فكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، ويفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل، و(زائد) مفعول بفعل

مضمر يفسره (احذفه) وهو مضاف إلى العادي، و(الرباعي) مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و(ما) ظرفية مصدرية، و(لينا) خبر (يك) وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين، واسم (يك) ضمير عائد على الزائدة، و(اللذ) لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته (ختما) و(إثره) ظرف وهو خبر (اللذ) ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد لينا إثره الذي ختم الكلمة بعده.

ثم قال:

٨٣٠- وَالسَّيْنُ وَالنَّاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلٌ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخَلٌّ

نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل، فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البنائين حذف فإن تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى من الزائد ما له مزية وحذف غيره، فإن تكافأ خير الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي (مستدع) ثلاث زوائد: الميم والسين والياء وبقاء الجميع محل بناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والياء فتقول في جمعه مداع، وإنما بقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

٨٣١- وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يعني: أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالنون من منطلق فتقول مطالِق بحذف النون وإبقاء الميم، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مقعنسس فتقول مقاعس خلافا للمرد فإنه يرى أن إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم وتشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء إذا سبقا للمزية التي لهما يتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم أو الغائب في الفعل المضارع فتقول في أَلندد ويلندد: أولاد ويلاد بحذف النون وإبقاء الهمزة ويدغم أحد الدالين الزائديتين في الآخر، و(السين والياء) مفعول بـ (أزل) و(من) متعلق بأزل، و(بقاهما) مبتدأ وقصره ضرورة، و(محل) خبره، و(بيننا) متعلق بـ (محل) وإعراب البيت الأخير واضح.

ثم قال:

٨٣٢- وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذَفَ إِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزِبُونَ فَهَوَ حُكْمٌ حُصَمَا

يعني: أنه يجب إيثار إبقاء الواو في (حيزبون) وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعها حزياين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عفصور حين قلت عصافير، وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء

يستلزم بقاء الواو، ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع، والحيزبون العجوز، و(الياء) مفعول بـ (احذف) و(الواو) معطوف بـ (لا) و(إن جمعت) شرط وجوابه محذوف للدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

٨٣٣- وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرُنْدِي وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعُنْدِي

وزن (سَرُنْدِي) فعنلا بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول: سراند وسراد وأصله رادي وكذلك (عَلْنَدِي) وعلاندا وعلاذ وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر، و(السرندي) الجريء على الأمور، و(العلندي) البعير الضخم والواو في (وخيروا) عائد على العرب أو على النحويين، و(في زائدي) على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زائدي، و(كل) معطوف على (سرندي).